Al-Dirasat Al-Islamiyyah (Islamabad) 33:3 (1998)

معايير تحديد الوحدة التركيبية في العربية

محمد عبد العزيز عبد الدايم

منطلقات منهجية:

من أهم ما تَتَّجِه النظرية اللغوية الحديثة إلى تحقيقه ثلاثة أمور، هي البساطة والكفاية في وصفها للغة، وكذلك العموم في صلاحيتها للتطبيق على أكبر قطاع من اللغات. ولنا أن نتصور أن العموم أو الصلاحية للتطبيق على مختلف اللغات قاعدة مثلث النظرية اللغوية إذا ما كانت البساطة والكفاية في وصف اللغة يمثلان ضلعي هذا المثلث. لقد صارت النظرية اللغوية المقبولة اليوم هي النظرية ذات الكفاية في تمثيل اللغة التي تصفها، ولذلك يُقَيِّمُ اللغويون أشهر منهجين تستخدمهما النظريات اللغوية المختلفة من خلال قدرة كل واحد منهما على تقديم أفكار جيدة عن التركيب اللغوي، مع عدم كفاية أيّ منهما للنهوض بعبء تمثيل التركيب اللغوي[1]. كما تقرر في الدرس اللغوي المعاصر أن الصحة من نصيب النظرية الأبسط في عرض اللغة إذا ما كان هناك أكثر من نظرية تَتَوَفَّرُ على دراسة لغة ما.

© Dr Muhammad Hamidullah Library, IIU, Islamabad. http://iri.iiu.edu.pk/

فالمبدأ المقرر في علم اللغة أن النظام النحوي الأبسط هو الصحيح إذا كان هناك أكثر من نظام نحوي يقوم بوصف اللغة[٢].

وتطمح النظرية اللغوية المعاصرة، كذلك، إلى تغطية أكبر قطاع من اللغات المختلفة تركيبيا؛ فليس يكفي النظرية اللغوية أن تناسب لغة بعينها، بل تقاس كفاءة النظرية اللغوية بمدى صلاحيتها للتطبيق على عدد واسع من اللغات، يقول بعض اللغويين عن معايير كفاءة النظرية اللغوية: " يمكن أيضا أن تُقَارَن نظريتان في إطار قابليتهما لتحليل اللغات ذوات الأنماط المختلفة بشكل واسع"[٣].

وقد حاول ، من هذا المنطلق الأخير، " تشومسكي أن يُقَدِّم نموذجا للنظرية يصف كل اللغات"[٤]. كما انطلق من هذا المطمح، كذلك، عدد من اللغويين ينظرون في صلاحية شتى النظريات اللغوية للتطبيق على مختلف اللغات الإنسانية. ويرجع إليه، أيضا، قيام بعض الدارسين العرب بمحاولات دؤوب في تقديم تطبيق مناسب للنظرية اللغوية المعاصرة في وجهها التحويلي التوليدي على اللغة العربية.

ويلزم الباحث في ضوء وعيه باختلاف خصائص اللغات اختلافاً واسعاً يقوم في كثير منه على التناقض أن يحقق خصائص اللغة التي يريد أن يطبق عليها مبادئ نظرية لغوية ما، وأن يَتَبَيَّنها بشكل مناسب قبل أن يعتمد مبادئ أية نظرية ومفاهيمها الخاصة.

وتعد الوحدات التي يشتمل عليها التركيب اللغوي، والتي يمكن أن نُسَمِّيَها بالوحدات التركيبية، جزءا من الظاهرة اللغوية يختلف من لغة إلى أخرى، ولا يمكن، بناءًا على ذلك، فَرْضُ

الوحدات التركيبية للغة على لغة أخرى؛ إذ لكل لغة نظامها الخاص الذي يحكم وحداتها التركيبية.

وقد قام هذا البحث لبيان وعي التراث اللغوي العربي بالوحدات التركيبية الخاصة بالعربية من خلال الوقوف على ما يمكن أن يعد من قبيل المعايير اللغوية الدقيقة التي اهتدى بها الدرس اللغوي في تحديده للوحدات اللغوية على اختلاف أنواعها من وحدات صغرى كالكلمة، ووحدات كبرى كالجملة، ووحدات وسيطة تقع بين الكلمة والجملة من خلال رصد تلك المعايير التي يمكن أن نتلمسها في تراثنا اللغوي.

وهو يناقش بذلك تصنيف النحو العربي بأنه نحو يقوم على تحليل المكونات النهائية Ultimate Constituents Analysis والذي يسمي كذلك التحليل الخطي Linear Analysis وتحليل السلسلة String analysis إشارة بالمكونات النهائية إلى وقوفه في تحليله للجملة مع كلماتها التي تمثل المكونات النهائية للجملة دون أن يرصد المكونات الوسيطة التي تقع بين الكلمة والجملة، وإشارة بالخط والسلسلة إلى أنه عالج الجملة بوصفها خطّاً أو سلسلة من الوحدات المتتابعة وليست طبقات متراكبة. ويضع، في الحقيقة، هذا التصنيف النحو العربي في مقابل التحليل الهرمي الذي يتبناه الدرس اللغوي المعاصر؛ حيث "أدرك معظم اللغويين الوصفيين مبدأ التحليل الوصفي للتراكيب على أساس المكوّنات المباشرة"(٥). وهو، على أية حال، تحليل "يُبنى على فرض صريح بأن التراكيب اللغوية، وبخاصة النحوية، ذات

تركيب يتكون من طبقات يخضع للتحليل بتجزئة تُنْتِجُ فروعا ثنائية"[٦].

يقرر بعض اللغويين فكرة اتخاذ الدرس العربي لتحليل المكوّنات النهائية التي تعني ضمنيا نفيا لوعي اللغويين العرب بالوحدات الوسيطة فضلا عن وعيهم بالمعايير اللغوية التي تعتمد في تحديد هذه الوحدات، يقول: "أنجز علماء القرنين الثامن والتاسع العرب في وصف لغتهم وتحليلها عددا من الأفكار المتقدمة بشكل عال في علم اللغة العام التي لم تكن معروفة كلية في أوروبا إلى أن استنبطها لغويو القرن التاسع عشر بشكل مستقل. على سبيل المثال: كان المبدأ الذي يسمى الآن تحليل المكون النهائي Ultimate Constituent Analysis أساسا بالنسبة للنحاة العرب"[٧].

إن تصنيف التحليل النحوي العربي بأنه تحليل خطي غير هرمي يعني عدم رصد هذا النحو للمركبات التي تقع بين الكلمة والجملة؛ لأن إدراك الوحدات الوسيطة التي بين الجملة والكلمة يعني أن "يعمل التحليل من خلال الطبقات المختلفة للتركيب بداخل جملة ما في سلسلة من الخطوات، عند كل مستوى يقسم التركيب إلى مُكَوِّنَيْهِ"[٨].

ونشير، ابتداء، إلى أن هذه الوحدات التركيبية في الدرس اللغوي التي يسميها بعض اللغويين المكونات النحوية[٩]، أو مكونات الجملة كما يقول عنها بعض اللغويين: "دعنا نسمي مكونات الجملة ومكونات هذه المكونات ومكونات مكوناتها إلى أن نصل إلى

المورفيمات" بمكونات الجملة"[١٠]. ويسميها آخرون الوحدات النحوية، وهي تتمثل عنده، كذلك في "الكلمات والجمل والمورفيمات والمركبات والعبارات"[١١]. وتعني الوحدات التركيبية "أي كيان يعالجه البحث"[١٢] في التراكيب اللغوية. وهي، كما لا يخفى، "يتعلق بعضها ببعض في إطار الحجم أو تضمن بعضها لبعض"[١٣]. كما تُسَمَّى هذه الوحدات، كذلك، بالوحدات الدلالية؛ إذ إنها جميعا ذوات دلالة وتقابل غيرها من الوحدات الصوتية التي لا دلالة لها[١٤].

ويمكن تعريف هذه الوحدات التركيبية بأنها "اللفظ المفرد وما يساويه من سلاسل الوحدات الدلالية التي تمثل ما يمثله هذا اللفظ المفرد"، أي أنها، كما أشرنا، اللفظ وما فوقه من تراكيب يمكن أن تكون بمثابة اللفظ المفرد أو الوحدة الواحدة".

ويظهر وعي اللغويين العرب بكون بعض السلاسل اللغوية بمثابة وحدة واحدة في بعض تعبيراتهم، يشير، مثلا، ابن عصفور إلى أن بعض المركبات تمثل وحدة واحدة أو بتعبيره في قوة الكلمة، يقول: "الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها، ولا تتعرض بنيتها للزمان ... وقولنا: أو ما قوته قوة كلمة يحترز به من تأبط شرا وأمثاله لأنه وإن لم يكن كلمة واحدة قوته قوة كلمة واحدة لأنه قد صار يفيد ما تفيده الأسماء المفردة كزيد وعمرو"[١٥]. كما يشير إلى أن سلسلة حبذا تمثل وحدة واحدة من نوع الفعل، يقول: "والحد الصحيح في الفعل أن يقول: الفعل كلمة

أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان ... وقولي أو ما قوته قوة كلمة يحترز من حَبَّذَا في مذهب من يرى أن حبذا كله فعل ، وعليه الأكثر"(١٦). ومن ذلك أيضا ما يفيده السيوطي من أن الكلمة حين تمتزج في بعض المركبات تفقد كونها كلمة مستقلة، وتصبح جزءا من مركب أكبر يصير في حكم الكلمة المفردة، يقول: "الكلمة تحقيقا كزيد وتقديرا كأحد جزئي العلم المضاف كعبد الله؛ فإن كلا منهما كلمة تقديرا؛ إذ لا تأتي الإضافة إلا في كلمتين وإن كان مجموعهما كلمة تحقيقا لعدم دلالة جزئه على جزء معناه"(١٧). كما يبدو ذلك أيضا من نوعي التركيب اللذين يشير إليهما ابن يعيش الذي يقرر أن بعض المركبات تمثل مجرد وحدة تركيبية واحدة، يقول: "التركيب على ضربين تركيب إفراد وتركيب إسناد، فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين، وهو من قبيل النقل ويكون في الأعلام، نحو: معدي كرب وحضر موت وقالي قلا، ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى، نحو: معدي كرب مقبلٌ، وحضر موت طَيِّبَةٌ"(١٨).

لقد مَثَّلَ تحديد الوحدات التركيبية مبدأ من المبادئ اللغوية المهمة في الدرس اللغوي المعاصر، وجرت محاولات مختلفة لبيان هذه الوحدات التركيبية ولوضع معايير لها على اختلاف أنماطها من

مورفيم إلى كلمة إلى سلسلة تتكون من أكثر من مفردة لغوية إلى جملة[١٩].

كما انبنى على تحديد الوحدات التركيبية غير قليل من أوجه النظرية اللغوية المعاصرة التي طبَّقته بشكل مباشر أو غير مباشر[٢٠]. وقد شاع، كذلك، أن الدرس اللغوي المعاصر يتميز باستنباطه مجموعة من المعايير اللُّغوية التي يستطيع من خلالها أن يحكم على سلسلة ما من الوحدات اللغوية بأنها تمثل وحدة تركيبية واحدة أو لا. ويلزمنا أن نعود إلى المفاهيم اللغوية التي تضمنها تراثنا العربي لننظر فيما في هذا التراث اللغوي من هذه المعايير التي تُعَدُّ الأساس في ثبوت الوحدات المختلفة.

ولا يخفى أن تحقيق المعايير التي اعتمدها النحاة في تحديد الوحدات التركيبية المختلفة أكثر كشفا لوعي اللغويين بالوحدات، وأقوى حجة في دقة رؤية النحاة العرب بصدد الوحدات التركيبية على اختلاف أنماطها. وقد انتُقِدَ عمل بلومفيلد في جانب منه بسبب عدم وضعه معايير لتحديد الوحدات اللغوية؛ فقد "ألحَّ مرة بعد مرة على حقيقة جوهرية هي أن التحليل يجب أن يتابع في ضوء مبدأ المكونات المباشرة[٢١]. ومن أسف أنه، على أية حال، قد فشل في أن يقدم لنا فصلا مستقلا عن معايير هذا القسم"[٢٢].

وينبغي، بناء على ذلك، ألا يُعَدّ البحث نوعا من الصدور عن موقف دفاعي أمام مقولة في الدرس اللغوي، وإنما هو ينطلق تحقيقا

لموقف اللغويين العرب من جانب، وتأصيلا لطبيعة العربية في التركيب من جانب آخر.

على أن البحث يريد، كذلك، أن يعيد تقييم بعض المفاهيم اللغوية التي اتهمت كثيرا بالخروج عن طبيعة اللغة وبأنها ضرب من إقحام الفلسفة والمنطق في الدرس اللغوي، ومن ذلك حديث النحاة المعروف باسم "الإخبار بالذي وبالألف واللام"، وكذلك بعض تعليلاتهم التي توصف في درسنا المعاصر بأنها نوع "من الفروض العقلية التي استخدمها الكوفيون في تعليلاتهم، [مثل] اعتقادهم أن بعض الكلمات المتجاورة تندمج مع بعضها أحيانا فتصبح كالشيء الواحد"(٢٣). ومنه، كذلك، القياس الذي صاحَبَ إنكارُه نقدَ النحو العربي ابتداء بابن مضاء، الذي " يُنْكِره، ويعجب للنحاة يقولون به ويحملونه على العرب،" والعرب أمة حكيمة، فكيف تُشَبِّه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع"(٢٤)، وهذا الإنكار للقياس في النحو منسجم مع إنكار القياس في عقيدة ابن مضاء المذهبية التي تعتبر القياس بدعة محدثة تستوجب التوبة والاستغفار"(٢٥).

وسوف يستعرض البحث المعايير التي استفاد منها النحاة لتحديد الوحدة التركيبية من خلال المجموعات التي يمكن أن تصنف فيها هذه المعايير. وهي تتمثل في المعايير الفونولوجية تركيبية كتوالي الحركات في الوحدة التركيبية الواحدة، أو فوق تركيبية (تطريزية) كامتناع الوقفة في مواضع معينة من الجملة دون أخرى،

وفي المعايير الصرفية من تعليم صرفي واشتقاق وترخيم وتصغير ونسب، والنحوية من اختصار وحذف وإدراج، والوظيفية من خلال الجوانب المختلفة للوظائف التي تتمثل في الأداء والتوزيع والامتناع والإلغاء، وفي الدلالية كما يستفاد من التوازي بين الوحدتين التركيبية والدلالية، وكذلك من الاستبدال الدلالي لسلسلة لغوية بمجرد وحدة دلالية مفردة، ومن امتناع التجزء الدلالي لبعض السلاسل اللغوية.

وفيما بيان بهذه المعايير على هذا النحو من التصنيف:

أولا ـ الفونولوجية:

تنقسم السمات الفونولوجية في اللغة إلى سمات تركيبية تخص الفونيم نفسه صامتا كان أو صائتا، وسمات فوق تركيبية يقال لها أيضا سمات تطريزية أو تحبيرية، وهي تتصل بما فوق التركيب من نبر Stress وتنغيم Intonation وسكتات كلامية Pauses of speech. ويمكن توظيف هذه السمات بنمطيها المختلفين في تحديد الوحدات التركيبية، وذلك كما يلي:

التركيبية (توالي الحركات):

وضع اللغويون العرب للتركيب الفونيمي للكلمة في العربية قانونا عاما يمثل سمتها الفونولوجية الخاصة بما يكون فيها من فونيمات صائتة؛ إذ ينص النحاة على أن القانون الفونيمي للكلمة يتمثل في امتناع توالي أربع حركات لوازم فيها. ولا يقابل هذا القانون الضبط الصرفي للكلمة؛ إذ الضبط الصرفي للكلمة يتمثل في الحركات المعينة التي تقرر للكلمة، فضبط فهم هو فتح الفاء وكسر

العين وفتح اللام ولا يقال عن ضبط هذه الكلمة إنه ورود ثلاث حركات متتالية. إن قانون توالي أربع حركات يمثل قانونا صوتيا يتحرك في إطاره الضبط الصرفي، أو توافقه الأبنية الصرفية للكلمات من أوزان مجردة ترد عليها الكلمات المتصرفة ومِنْ بِنَى للكلمات المبنية التي لا تخرج عن هذا القانون الصوتي المتصل بالفونيمات الصائتة في العربية. يقول بعض النحاة عن مسألة "توالي أربع حركات: وذلك لا يُكْرَهُ إلا في كلمة واحدة"(٢٦).

ويفسر هذا القانون الصوتي إسكان فاء الفعل الثلاثي المجرد إذا دخلت عليه حرف المضارعة دون غيره من الأفعال غير الثلاثية المجردة. قارن سكون الفاء في "يخْرُج ـ يفتَح ـ يحسِب" دون الأفعال "يشَارك ـ يفَهِّم ـ يدَحرج ـ يتخرَّج ـ ينكسر ـ يفتتح ـ يتفاهم ـ يتَمهَّل ... إلخ".

وقد استدل النحاة به على كون الفعل والفاعل وحدة تركيبية واحدة ذات تماسك قوي، أي أنهم قَرَّرُوا به أن السلسلة اللغوية الثنائية التي تتكون من كل من الفعل الفاعل تمثل وحدة تركيبية واحدة، وقد فَرَّقُوا، بناء على امتناع توالي أربع حركات في سلسلة الفعل والفاعل دون سلسلة الفعل والمفعول، بين تماسك الفعل وفاعله وتماسك الفعل ومفعوله، يقول بعضهم: "يسكنون لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل، قال الله تعالى: ﴿**وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوْسَىٰٓ أَرْبَعِيْنَ لَيْلَةً**﴾(٢٧) لئلا يتوالى إلى أربع حركات لوازم في كلمة واحدة ... فلو لم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سِنْخ الفعل وإلا لما

سكّنوا لامه، ألا ترى أن ضمير المفعول لا يسكن له لام الفعل إذ اتصل به؛ لأنه في نية الانفصال، قال تعالى: ﴿**وَإِذْ يَقُوْلُ الْمُنَافِقُوْنَ وَالَّذِيْنَ فِيْ قُلُوْبِهِمْ مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللّٰهُ وَرَسُوْلُهُ إِلاَّ غُرُوْرًا**﴾[٢٨]، فلم يسكّن لام الفعل إذا كان في نية الانفصال، بخلاف قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوْسَى**﴾[٢٩] لأنه ليس في نية الانفصال"[٣٠].

وينبغي أن نشير هنا إلى أن النحاة يتحدثون عن سبب ورود السكون حين يكون الضمير للرفع وورود الفتح حين يكون الضمير للنصب، ولا يتحدثون عن وظيفة السكون هنا؛ إذ وظيفة السكون أنه يمثل وجها مقابلا للفتح فيتم من خلال هذين الوجهين: السكون والفتح إفادة كون الضمير المتصل بالفعل للرفع أو للنصب. فكل من السكون والفتح يمثلان قيمتين خلافيتين (أى قيمتين صوتيتين متقابلتين) يستفاد منهما نوع الضمير من حيث كونه للرفع أو للنصب.

فوق التركيبية (أي التطريزية أو التحبيرية) (امتناع الوقفة):

تتصل وقفات الكلام Pauses of Speech التي يمكن أن ترد في الجملة بما يقال له السمات التطريزية أو التحبيرية في اللغة التي تمثل ما فوق التركيب من سمات فونولوجية كالنبر والتنغيم ... إلخ.

ويمكن أن نَتَبَيَّنَ من خلال إمكان ورود الوقفة في بعض المواضع من الجملة دون بعض أنَّ امتناع الوقفة في موضع ما من الجملة يفيد أن هذا الموضع يقع في منتصف سلسلة لغوية تمثل

وحدة تركيبية واحدة ، وذلك على ما يبدو من مراجعة ما يمكن أن يرد من وقفات في المثال التالي وما لا يمكن أن يرد:

تقول: فهم الطالب المجتهد درسه فهما جيدا قبل حضور المحاضرة.

يمكن أن نضع فراغات بين كلمات هذا المثال لبيان المواضع التي يمكن أن ترد فيها الوقفة على النحو التالي:

فهم الطالب المجتهد درسه فهما جيدا قبل حضور المحاضرة.

لا يخفى أنه لا ترد الوقفة في المواضع التي ترد وسطا في سلسلة تمثل وحدة تركيبية واحدة؛ إذ لا نقف في وسط السلسلة التي تمثل وحدة تركيبية واحدة مثلما لا نقف في وسط الكلمة؛ فلا ترد الوقفة في ستة مواضع من المواضع العشرة التي تشتمل عليها جملة هذا المثال، فهي لا ترد بعد ست كلمات، هي:

١- "فهم" لأنه يشكل مع ما بعده "الطالب" سلسلة من نمط "فعل ـ فاعل"، وهي تمثل وحدة تركيبية واحدة.

٢- "الطالب" و "فهما" لأن كلا منهما مع ما بعدهما "المجتهد" و "جيدا" على الترتيب يمثلان سلسلة من نمط "منعوت ـ نعت"، وهي سلسلة تمثل وحدة تركيبية واحدة.

٣- "درس" و "قبل" و "حضور" لأن كل واحد منها يشارك ما بعده في تكوين سلسلة من نمط "مضاف ـ مضاف إليه"، وهي تمثل وحدة تركيبية واحدة.

أما المواضع الأربعة التي ترد فيها الوقفة في هذا المثال فهي تتمثل في الكلمات التي لا تكون مع ما بعدها سلسلة تمثل وحدة تركيبية واحدة، وهي:

١- "المجتهد" الذي لا يكون مع "درس" سلسلة في قوة وحدة تركيبية واحدة.

٢- هاء ضمير الغيبة؛ إذ لا يكون مع "فهما" سلسلة تركيبية بمثابة وحدة تركيبية واحدة.

٣- "جيدا" الذي لا يكون مع "قبل" بعده سلسلة في قوة وحدة تركيبية واحدة.

٤- "المحاضرة" التي لا شيء بعدها لتكون معه سلسلة بمثابة وحدة تركيبية واحدة.

ثانيا ـ الصرفية (التعليم الصرفي والاشتقاق والترخيم والتصغير والنسب):

تُنْتَقَدُ الأوجه التي ذكرها النحاة لتفسير عدّهم الفاعل جزءا من الفعل في اللغويات العربية المعاصرة من حيث إنها تمثل شكلا من أشكال تأثر النحو بالمنطق والفلسفة. يشير بعض الباحثين إلى عد النحاة الفعل والفاعل وحدة تركيبية واحدة، يقول: "ومن الفروض العقلية التي استخدمها الكوفيون في تعليلاتهم اعتقادهم أن بعض الكلمات المتجاورة تندمج مع بعضها أحيانا، فتصبح "كالشيء الواحد"، وهو فرض عقلي لا يمكن التحقق منه في الواقع، ولكنهم استخدموه في تعليلاتهم؛ فلقد ذهب الكوفيون إلى أن العامل في

المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا، نحو: ضرب زيدٌ عمرا ... ولقد احتج الكوفيون بأن قالوا: "إنما قلنا: إن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل، وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظا وتقديرا، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد"(٣١). ولقد حاول الكوفيون بعد ذلك أن يثبتوا هذا الفرض العقلي، ولكنهم استخدموا في شواهدهم أفعالا مسندة إلى الضمائر؛ مما يجعلها تبدو ككلمة واحدة فعلا ، ولم يقدموا لنا مثالا واحدا يثبتون به كيف يمكن أن يكون الفعل والفاعل، في حالتنا هذه، كالشيء الواحد بالرغم من انفصالهما عن بعضهما صوتيا ونحويا"(٣٢). ويرى البحث أن هذا الأمر يلزم أن يحظى بمعالجة جديدة في ضوء بعض المفاهيم اللغوية المعاصرة التي تتلخص في ضرورة تحديد الأنماط المختلفة من الوحداتُ التركيبية، وعدم الاقتصار على وحدتَيْ الجملة والكلمة كما هو الأمر في الدرس الغربي الذي "بُنِيَ فيه النحو تراثيا على الكلمة بوصفها الوحدة الأساسية"(٣٣).

إن كثيرا من العمليات التي تعالج اللفظ تُوَظَّفُ في التراث اللغوي العربي في إفادة كون بعض سلاسل الوحدات اللغوية تمثل وحدة تركيبية واحدة أو لا، وذلك إذا كانت اللغة تعالج بعض السلاسل اللغوية كما لو كانت لفظا مفردا. وتتمثل هذه العمليات التي ربط اللغويون العرب بينها وبين كون التركيب وحدة تركيبية واحدة فيما يلي:

التعليم الصرفي:

وهو وضع العلامات الصرفية بالكلمة للدلالة على الأجناس الصرفية المختلفة من نوع وعدد وإعراب وتعيين ... إلخ.

وقد استدل النحاة بورود علامة الرفع في الأفعال الخمسة بعد الفاعل على أن اللغة تعامل سلسلة الفعل والفاعل كما لو كانت لفظا مفردا، يقول بعضهم عن تنزُّل الفاعل منزلة الجزء من الفعل وعدم جواز تقدُّمه عليه لذلك: "والوجه الثالث: أنهم قالوا: "قامت هند"، فألحقوا التاء بالفعل، والفعل لا يؤنث، وإنما التأنيث للاسم، فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل، وإلا لما جاز إلحاق التأنيث به"(٣٤).

ومن ذلك، أيضا، وضع علامة إعراب الفعل بعد الفاعل في حالة الأفعال الخمسة الذي استدل به النحاة على كون الفعل والفاعل مركبا واحدا، يقول بعضهم: "جعلوا النون في الخمسة الأمثلة علامة للرفع وحذفها علامة للجزم والنصب، فلولا أنهم جعلوا هذه الضمائر التي هي الألف والواو والياء في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا امرأة بمنزلة حرف من سِنْخ الكلمة، وإلا لما جعلوا الإعراب بعده"(٣٥).

كما استدل النحاة من وضع علامة التثنية مع الفعل على كون الفعل مع الفاعل يمثلان وحدة تركيبية واحدة، يقول بعضهم: "قالوا للواحد "قفا" على التثنية؛ لأن المعنى قف قف، قال الله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِيْ جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيْدٍ﴾(٣٦)، فَثَنَّى وإن كان الخطاب

لِمَلَكٍ واحد؛ لأن المراد به: ألق ألق، والتثنية ليست للأفعال، وإنما للأسماء، فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل وإلا لما جازت تثنيته باعتباره"[٣٧]. ويعني هذا أن النحاة قد استفادوا من اقتراض الفعل للعلامة التي تفيد التثنية في الاسم، وهي الألف، كون سلسلة الفعل مع الفاعل بمنزلة الكلمة أو الوحدة الواحدة.

ويلزم أن نشير إلى أن النحاة قد فَرَّقُوا بين العلامة التي تكون كالجزء من الكلمة والأداة التي تعد كلمة مستقلة وإن اتصلت بلاحقتها ، يقول بعضهم في بيان أن تاء التأنيث علامة وليست أداة: "وأما تاء التأنيث التي تلحق الاسم فلا تُعَدُّ من حروف المعاني"[٣٨].

الاشتقاق :

ورد الاشتقاق معيارا يفيد كون بعض المركبات وحدة تركيبية واحدة، وذلك في مركب الفعل والفاعل الذي ورد الاشتقاق منهما معا، لا من أحدهما فقط، يقول ابن يعيش في ذلك: "فإذا قلت حبذا زيد فحبذا فعل، وزيد فاعل، وذا لغو، وإنما غلبوا جانب الفعل هنا لأنه أسبق لفظا، ويدل على ذلك أنهم قد صرفوه، فقالوا لا يحبذه بما لا ينفعه، والأول أمثل، وقولهم لا يحبذه كأنهم اشتقوا فعلا من لفظ الجملة، كقولهم حمدل في حكاية الحمد لله، وسبحل في حكاية سبحان الله"[٣٩].

الترخيم :

يعد الترخيم من المعالجات الصرفية التي تمثل معيارا يستدل منه على كون بعض السلاسل اللغوية تمثل وحدة تركيبية

واحدة، وهو ما يبيِّنُه اللغويون العرب في ترخيم المركب المزجي والمركب العددي. يجيز بعض النحاة ترخيم المركبات المزجية والعددية لكونها تمثل وحدة تركيبية واحدة فيمكن أن تُرَخَّم وتُصَغَّر ويُنْسَب إليها مثلما يرخم اللفظ المؤنث بالتاء ويصغر وينسب إليه لأن التاء تندمج في اللفظ بشكل لا يُخْرِجُ اللفظ عن كونه وحدة تركيبية واحدة، يقول ابن يعيش: "أما المركب فأمره في الترخيم كأمر تاء التأنيث تحذف الكلمة التي ضمت إلى الصدر رأسا كما تحذف تاء التأنيث، فتقول في بخت نصر اسم رجل: "يا بخت" بحذف الاسم الأخير لا غير كما تقول في مرجانة اسم امرأة يا مرجان، فلا تزيد على حذف التاء، وفي حضر موت ياحضر ... وفي عمرويه يا عمر، وفي سيبويه يا سيب، وفي المسمى بخمسة عشر يا خمسة، جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو تمرة إذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم، ومن ذلك التصغير؛ فإنه إذا جعل الاسمان اسما واحدا، ولحقه التصغير ... ومن ذلك النسب؛ فإنك تقول في النسب إلى حضرموت حضري ... كما تقول في النسب إلى البصرة بصري"(٤٠).

التصغير :

يستدل به النحاة على كون بعض المركبات أو السلاسل اللغوية يمثل وحدة تركيبية واحدة إذا ما قبل التصغير الذي حقُّه أن يكون للوحدات المفردة لا للتراكيب، وقد أفادوا ذلك في مركب الفعل مع الفاعل وفي المركبين العددي والمزجي، ينقل السيوطي

عن أبي البقاء في اللباب في أوجه عَدِّ الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل، يقول: "الثاني عشر أنهم قالوا في تصغير حبذا ما أحيبذه، فصغروا الفعل، حذفوا منه إحدى البائين، ومن الاسم الألف"(٤١).

ويقول ابن يعيش عن المركبات العددية والمزجية والإضافية: "إذا صَغَّرْتَ اسما مركبا من اسمين جعلا اسما واحدا، فالطريق فيه أن تصغر الصدر، ثم تتبعه الثاني، كما تفعل قبل التصغير من التركيب، وذلك لأن المعاملة مع الأول والثاني كالتتمة له، فمحل الثاني من الأول محل المضاف إليه من المضاف، فكما أنك إذا حقرت مضافا من عبد زيد وطلحة عمرو إنما تحقر الأول دون الثاني من نحو عُبَيْد زيد وطُلَيْحة عمرو كذلك تقول هذا بعيلبك وحضير موت، فيحل موت من حضر محل ريس من عنتريس من حيث كان تماما، ومثله خمسة عشر لأنه مركب مثله، فتقول هذا خميسة عشرك"(٤٢).

النسب :

ويستدل منه، كما يستدل من التصغير، على كون مركب الفعل ومرفوعه والمركبان العددي والمزجي وكذا المركبان الإضافي والإسنادي بحسب الأصل وحدات تركيبية؛ إذ تعالج هذه التراكيب كما لو كانت لفظا مفردا فتنزل عناصرها منزلة حروف الكلمة بعضها من بعض، أو منزلة تاء التأنيث من اللفظ، يحكي بعضهم في النسب إلى هذه المركبات، يقول بعض اللغويين: "قال الجرمي: رجل كُنْتِيّ لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل، فكأنهما كلمة

واحدة، وربما قالوا: كنتني بنون الوقاية ليسلم لفظ كُنْتُ بضم تائهِ، قال:

وما أنا كُنْتِيٌّ وما أنا عاجن وشر الرجال الكُنْتِنِيُّ وعاجن"(٤٣).

وينقل سيبويه عن الخليل عن النسب إلى المركبين المزجي والعددي، يقول: "وكان الخليل يقول: تلقى الآخر منهما، كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة؛ لأن طلحة بمنزلة حضرموت ... فمن ذلك خمسة عشر ومعد يكرب في قول من لم يُضِفْ، فإذا أضفت قلت: معديّ وخمسيّ، فهكذا سبيل هذا الباب، وصار بمنزلة المضاف في إلقاء أحدهما؛ حيث كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر"(٤٤).

ثانيا ـ النحوية (الاختصار والحذف والإدراج):

الاختصار :

يراد بمعيار الاختصار تخفيض مركب ما بمفرد من خلال استبدال المركب بلفظ مفرد.

ويستدل من الاختصار أو استبدال ما هو وحدة تركيبية واحدة بتركيب كون التركيب يمثل وحدة تركيبية واحدة. يقرر اللغويون بصدد معيار الاختصار أن "استبدال كلمة مفردة بمركب كامل يخفض، في الواقع، حجم العنصر. ويُنبِئُنا اختبار الاستبدال هذا عن أي العناصر يشكل تركيبا مفردا (يعمل مكونا في تركيب أكبر)"(٤٥).

ويلزم أن نؤكد على أن عَدَّ سلسلة لغوية ما تمثل وحدة واحدة فكرة لغوية معاصرة، وهي التي يقوم عليها التحليل الهرمي

الذي يرى أن كل عنصرين متتابعين يمثلان وحدة تركيبية، ثم كل وحدتين تركيبتين متتابعين تمثلان وحدة تركيبية أكبر، وهكذا دواليك إلى أن نصل إلى الوحدة الكبرى.

وقد التفت النحو العربي إلى العلاقة الدلالية بين المركب والمفرد، وأن بعض المركبات يمكن أن تستبدل بمفرد كما في حالة المصدر المؤول. يفيد ابن يعيش أن بعض المركبات يختصر بالمفرد في موضِعَيْ لا النافية للجنس مع اسمها المركب معها والمصدر المؤول الذي يختصر بمصدر صريح مفرد اللفظ، يقول عن تركيب لا النافية للجنس: "ركبت لا مع اسمها، وصَارَا شيئاً واحداً كخمسة عشر، فإن قيل: أيكون الحرف مع الاسم اسماً واحداً ؟ فقيل: هذا موجود في كلامهم، ألا ترى أنك تقول: "قد علمت أن زيدا منطلق"، فأنَّ حرف، وهو وما عمل فيه اسم واحد، والمعنى علمت انطلاق زيد، وكذلك أنْ الخفيفة مع الفعل المضارع إذا قلت: أريد أن تقوم، والمعنى أريد قيامك، فكذلك لا والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد"[٤٦]. كما يؤكد النحاة على عَدِّهم لا مع اسمها بمثابة اللفظ الواحد في إعرابهم الاسم النكرة المفرد بعد "لا" الثانية المعطوفة على "لا" الأولى بالرفع عطفا على محل لا واسمها كما في نحو قولنا "لا حول ولا قوة إلا بالله". يقول بعضهم في أوجه إعرابه: "الثالث الرفع، وفيه ثلاثة أوجه: الأول أن يكون معطوفا على محل "لا" واسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون "لا" زائدة"[٤٧].

ومن ذلك أيضا الحديث عن الحروف التي يقول بعض اللغويين عنها: "دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار، وهو أنك إذا قلت: "ما قام زيد"، فقد أغنت "ما" عن "أنفي"، وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت قام القوم إلا زيدا، فقد نابت "إلا" عن "أستثني"، وهي فعل وفاعل، وإذا قلت: "قام زيد وعمرو"، فقد نابت الواو عن "أعطف"، وإذا قلت: ليت لي مالا، فقد نابت "ليت" عن "أتمنى"..."[٤٨]. ويستفاد من إمكان اختصار تركيبٍ ما بوحدة واحدة أن هذا التركيب يمثل وحدة تركيبية واحدة.

وقد ساوى النحاة كذلك بين السلسلة اللغوية والوحدة المفردة التي يمكن أن تختصر بها. يشير، مثلا، ابن عصفور إلى أن بعض المركبات تمثل وحدة واحدة أو بتعبيره في قوة الكلمة، يقول: "الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها، ولا تتعرض بنيتها للزمان ... وقولنا: أو ما قوته قوة كلمة يحترز به من تأبط شراً وأمثاله لأنه وإن لم يكن كلمة واحدة قوته قوة كلمة واحدة لأنه قد صار يفيد ما تفيده الأسماء المفردة كزيد وعمرو"[٤٩]. كما يشير إلى أن سلسلة حبذا تمثل وحدة واحدة من نوع الفعل، يقول: "والحد الصحيح في الفعل أن يقول: الفعل كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان ... وقولي أو ما قوته قوة كلمة يحترز من حبذا في مذهب من يرى أن حبذا كله فعل، وعليه الأكثر"[٥٠].

معيار الحذف :

يرد الحذف في التركيب على وجهين: أولهما أن يجوز حذف أحد طرفي التركيب دون اقتضاء حذف الآخر، والثاني أن يلزم عن حذف أحد الطرفين حذف الآخر.

ويستدل من لزوم حذف الطرفين معا أو إبقائهما معا كون الطرفين يمثلان وحدة تركيبية واحدة، فضلا عما يفيده حذف التركيب بطرفيه كليهما من كونه غير لازم في التركيب الأكبر الذي يرد فيه. يقرر اللغويون بصدد الحذف أنه "يحدث كثيرا ألا يحذف أحد العنصرين بمفرده، بل يحذفا معا، مثلا at Christmas. اختبار الحذف هذا يؤسس على التوازي المجموعة كتركيب، ويُبَيِّنُ أنها اختيارية في إطار أعرض"(٥١).

وقد ربط ابن هشام بين امتناع حذف الفاعل ونائبه ومُشْبِهِهِ وبين كون هذه العناصر تمثل مع ما تتضام معها وحدة تركيبية واحدة؛ إذ تعد جزءا من أفعالها، يقول في شروط الحذف: "الشرط الثاني: أن لا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه ... وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو "ضربني وضربت زيدا": إن الفاعل محذوف لا مضمر، وقال ابن عطية في بئس مثل القوم الذين كذّبوا": إن التقدير بئس المثل مثل القوم، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود، وإن أراد تفسير المعنى، وأن في بئس ضمير المثل مستترا فأين تفسيره ... ولا خلاف في جواز حذف الفعل والفاعل"(٥٢).

وكذلك قرر ابن يعيش أن للعربية موقفين من الحذف، أولهما قياسها في الحذف، والثاني السماع الوارد به؛ حيث يرى أن القياس في العربية هو ألا يحذف أحد طرفي تركيب يمثل وحدة لغوية واحدة، يشير في مركب الصفة والموصوف إلى أن القياس امتناع حذف أي من الصفة أو الموصوف، يقول: "اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد ... كان القياس أن لا يحذف واحد منهما لأن حذف أحدهما نقض للغرض، وتراجع عما اعتزموه"(٥٣). وقد جاء المسموع في الحذف يخالف هذا القياس؛ إذ يمكن حذف أحد طرفَيْ التركيب المتلازمين، فيما سوى الفاعل ونائبه ومشبهه، إذا قام دليل يعيِّن الطرف المحذوف؛ ذلك أن القاعدة في العربية "جواز حذف ما يعلم دون تفريق بين ما كان ملازما لآخر وما لم يكن". ومرجع ذلك، كما لا يخفي، إلى أن "ماحُذِفَ لدليل أو عوض فهو في حكم الثابت"(٥٤). ويؤكد البحث على أننا لو فهمنا القياس هنا على أنه نوع من المعيار الذي استشعره النحاة وهم ينظرون في مختلف الوحدات التركيبية لصارت قناعتنا به أقوى، ولقدَّرنا للنحاة وعيهم بهذا المعيار على الرغم من أن المسموع قد جاء بخلافه. على أنه، بناء على ورود المسموع بخلاف هذا المعيار، لا يمكن أن يطبق بشكل واسع في العربية. ومن ورود السماع في العربية بخلاف هذا المعيار ما نجده من حذف الموصول الاسمي دون صلته، وحرف الجر دون مجروره، والموصوف دون صفته ... إلخ.

يقول بعض النحاة عن حذف الموصول الاسمي وحده: "ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كون،ه معطوفا على موصول آخر، ومن حجتهم ﴿آمَنَّا بِالَّذِيْ أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾، وقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء"(٥٥).

ويقول بعضهم عن حذف حرف الجر دون مجروره: "قد تحذف في اللفظ اختصاراً واستخفافاً إذا كان في اللفظ ما يدل عليها فتجري لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به، وتكون مرادة في المحذوف منه، ولذلك لا يبنى الاسم المحذوف منه، وهي في ذلك على ضربين: أحدهما ما يحذف، ثم يوصل الفعل بالاسم فينصبه، كالظروف إذا قلت: قمت اليوم، وأنت تريد في اليوم، ونحو اخترت الرجال زيدا، واستغفرت الله ذنبي ونظائره، والثاني ما يحذف ولا يوصل الفعل، فيكون الحرف المحذوف كالمثبت في اللفظ، فيجرون به الاسم كما يجرون به وهو مثبت ملفوظ به، وهو نظير حذف المضاف وتبقية عمله نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة، وكقوله:

أكل امرئ تحسبين امرأ ونارٍ توقَّد بالليل نارا"(٥٦).

معيار الإدراج :

يراد بالإدراج "إقحام عنصر لغوي بين وحدتين لغويتين تمثلان وحدة تركيبية واحدة لا ينبغي أن يُدْرَجَ بين طرفيها شيء".

وهو يستخدم في الدرس اللغوي الحديث معيارا للوقوف على كون السلسلة اللغوية تمثل وحدة تركيبية أم لا؛ حيث يستدل من امتناع الإدراج بين وحدتين لغويتين على كونهما تمثلان وحدة تركيبية واحدة، يقول بعض اللغويين المعاصرين عن الإدراج: "اختبار إجرائي آخر بسيط هو اختبار الإدراج. يمكن، أساسا، أن تعمل الإدراجات عند حدود التراكيب لا بداخل التراكيب"(٥٧).

ويمكننا أن نقف على وعي الدرس اللغوي العربي بمفهوم الإدراج وإدراك تراثنا اللغوي لإفادته ودلالته على كون ما يمتنع الإدراج فيه يمثل وحدة تركيبية واحدة من حديثه عن حفظ الرتبة بين طرفي تركيب وامتناع تقديم بعض الوحدات اللغوية على بعض، وفي مناقشته للزوم التضام بين وحدتين لغويتين متتاليتين وامتناع الفصل بينهما أو الزيادة بينهما، ومع حديثه عن امتناع تداخل التراكيب كمركبى الإسناد والصلة أو الإسناد والعمل، وفي إشارتهم إلى ضعف الاعتراض بين وحدتين لغويتين. وفيما يلي استعراض لبعض النصوص اللغوية التي تفيد هذا الوعي وتقدم صورا لهذا المعيار:

حفظ الرتبة :

استدل نحاتنا من خلال لزوم الرتبة بين وحدتين يشكلان سلسلة لغوية على كون هذه السلسلة اللغوية تمثل وحدة تركيبية واحدة. وهذا ما يمكن أن نتلمسه في نص ابن السراج عن ذلك؛ إذ يشير إلى أن ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها، يجمع كثيرا من الوحدات

التركيبية في حديثه عما لا يجوز تقديمه، يقول: "فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول.. والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها حكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف، وما شُبِّه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، ... ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها"(٥٨). ثم ينص في بعض هذه التراكيب التي تلزم ترتيبا واحدا على أن مرجع اللزوم في الرتبة كون الثاني كالجزء من الأول، أي كون السلسلة اللغوية تمثل وحدة تركيبية واحدة، يقول: "الصلة لا يجوز أن تقدم على الموصول لأنها كبعضه ... لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف ... لأن الصفة من الاسم بمنزلة الشيء الواحد"(٥٩).

ـ لزوم التضام :

تعرض النحاة في حديثهم عن التراكيب اللغوية إلى التضام الذي يكون بين عناصر التراكيب، وذلك في نوعين من المباحث، هما الفصل بين عناصر التراكيب، وزيادة بعض الوحدات اللغوية بين عنصري تركيب متلازمين. وقد قدموا بحديثهم عن تضام العناصر أو امتناع الفصل والإدراج بينها معيارا يحكم به على كون التركيب وحدة أو لا.

ويمكن أن يستدل من هذا المعيار على كون التراكيب تمثل وحدة تركيبية واحدة في كل من: المتضايفين، والمُمَيَّز وتمييزه، وكم الخبرية ومجرورها، والجار ومجروره، وبعض الحروف ومدخولاتها كحرف العطف والمعطوف به، ولن ومنصوبها، وأداة الشرط ومجزومها، و لم ومجزومها.

أ ـ الفصل بين المتضامين :

يمكن التمثيل ببعض نصوص النحاة التي تفيد توظيف النحاة لكون التضام أو الفصل بين العناصر يمثل معيارا يكشف عن كون التركيب يمثل وحدة تركيبية أو لا يمثل.

يقول بعض النحاة مفيدا أن عدم الإدراج بين طرفين لسلسلة لغوية يرجع إلى كونها تمثل وحدة تركيبية واحدة: "ولأجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزأيه لا ظرف ولا غيره، فلا يقال: نعم اليوم رجل"(٦٠).

كما ينص النحاة على كون الفصل إدراجا لا ينبغي أن يكون بين طرفين يمثلان وحدة لغوية واحدة، يقول بعضهم عن تركيب الإضافة: "المضاف إليه أيضا يتنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم، ولذلك لا يفصل بينهما، وإذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس إنما يصغر الاسم المضاف دون المضاف إليه كما تفعل في علم التأنيث طليحة وحميراء يصغر الصدر ويبقى علم

التأنيث بحاله فلما تَنَزَّلَ المضاف إليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوض منه إذا حذف وأريد معناه"[٦١].

يقول النحاة عن امتناع الفصل بين طرفي المركبات التي تمثل وحدة تركيبية واحدة في ذلك: "لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه"[٦٢].

ويقول بعضهم عن: "قول الشاعر:

فقد والشك بيَّن لي عناء بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيح

أراد الشاعر فقد بيَّن صرد يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء، وفيه من الفصول: الفصل بين قد والفعل الذي هو بيَّن، وهذا قبيح لقوة اتصال "قد" بالفعل، وهي مع الفعل دائما كالجزء منه"[٦٣].

ب ـ الزيادة بين المتضامين:

التفت اللغويون العرب إلى أن الزيادة بين المتضامين تمثل خروجا على طبيعة التركيب اللغوي؛ إذ التضام يكون بين طرفي سلسلة تمثل وحدة تركيبية واحدة، يشير ابن عصفور إلى زيادة كان بين تراكيب الجار والمجرور والصلة والموصول والفعل والفاعل التي تمثل وحدات تركيبية مفردة، يقول عن زيادة كان: "فالزائدة تزاد بين الشيئين المتلازمين كالعامل والمعمول، والصلة والموصول، ولا تزاد أولاً ولا آخراً، فمن ذلك قوله:

سراة أبي بكر تسامَوْا على كان المُسَوَّمَةِ العِرابِ

فزاد كان بين حرف الجر والمجرور. وحكى من كلامهم: ولدت فاطمة بنت الخُرْشُبِ الكملة من بني عبس لم يوجد كان أفضل منهم ... حمل الخليل قوله:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

على زيادة كان"(٦٤).

ـ منع التداخل :

لم يكتف النحاة إلى الإشارة إلى مطلق امتناع الفصل بين طرفي التركيب الذي يمثل وحدة تركيبية واحدة، بل زادوا فمنعوا حالة خاصة من هذا الفَصْل، وهي تلك الحالة التي يفصل فيها بين طرفي التركيب بطرف من تركيب مختلف؛ حيث تمثل هذه الحالة من الفصل تداخلا بين تركيبين مختلفين. وقد أشار النحاة إلى امتناع التداخل بين التراكيب المختلفة، مثلا، في منعهم ورود خبر الموصول قبل تمام صلته لما في ذلك من تداخل تركيبي الصلة والإسناد، يقول ابن يعيش عن الأسماء الموصولة: "فهذه الأسماء لا تتم إلا بصلات وعائد ... فالموصول لا خبر عنه حتى يتم بصلته، فإذا استوفي صلته صار بمنزلة الاسم الواحد، فقولك: الذي أبوه قائم، أو الذي قام أبوه بمنزلة زيد أوعمرو، ويفتقر إلى جزء آخر يكون خبرا حتى يتم كلاما كما يفتقر زيد وعمرو"(٦٥).

ومن حديثهم عن ضعف التداخل بين التراكيب ضعف التداخل بين مركبي الإسناد والعمل، يقول بعض النحاة في إعراب

الوصف المعتمد على نفي أو استفهام بأحد وجهين، هما: كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سدّ مسد الخبر، وكون الوصف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا: "والأول، في هذه الآية ﴿**أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾[٦٦]، أَوْلَى؛ لأن قوله "**عَنْ آلِهَتِي**" معمول لـ "**رَاغِبٌ**"؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن "أنت" أجنبي على هذا التقدير؛ لأنه مبتدأ؛ فليس لراغب عمل فيه؛ لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح"[٦٧].

ونشير بهذا الصدد إلى أن الإدراج بين طرفي الوحدة التركيبية الواحدة، الذي يؤدي إلى التداخل بين التراكيب، قد عُرِفَ في الدرس اللغوي بمسألة انقطاع الوحدة اللغوية[٦٨]. وقد مَثَّلَ "ظاهرة واسعة الانتشار جدا إلى درجة أن جزءا كبيرا من البحث في النظرية النحوية منذ الخمسينيات قد تعلق باكتشاف وسائل لتفسيرها"[٦٩]. وقد اختلفت المعالجة النحوية لظاهرة عدم اتصال المكون من نظرية إلى أخرى؛ "فبينما يقدم النحو التحويلي ربما أحسن تفسير معروف للمكونات غير المتصلة ... يقدم عدد من النظريات قواعد تسمح مباشرة للجملة أن تُمَثَّل بشجرة ذات فروع متقاطعة. مثلا، يمكن أن يمثل تركيب جملة مثل:

(30b) [Every one arrived who was invited] كما يلي:

(41)

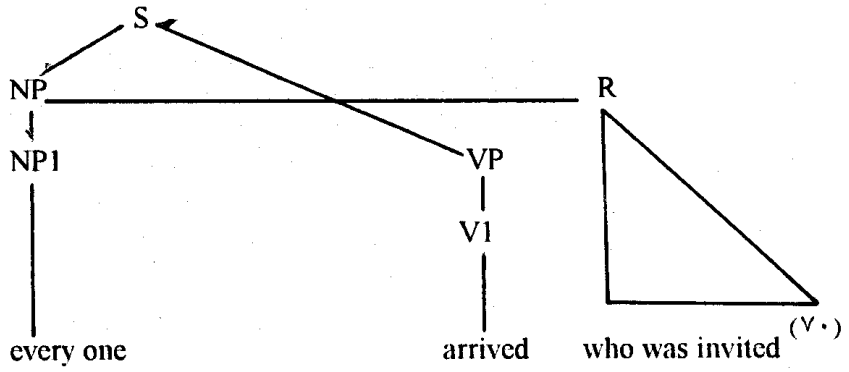

(٧٠)

[يراد برمز S الجملة، وبرمز NP المركب الاسمي، وبرمز VP المركب الفعلي، وبرمز R مركب الموصول وصلته، وبرمز V1 الفعل اللازم، كما يراد بالمثلث إلى أن التركيب المذكور تحته لم يحلل مع أنه يقبل التحليل أبعد من ذلك لأن تحليله أبعد من ذلك ليس ذا صلة بغرض التحليل.]

ـ ضعف الاعتراض :

عالج نحاتنا التضام بوصفه معيارا للتراكيب التي تمثل وحدة تركيبية في حديثهم عن الاعتراض بالجملة بين عناصر تركيب يمثل وحدة تركيبية واحدة. وقد استعرض ابن هشام في مغني اللبيب التراكيب أو بتعبير آخر الحالات التي ترد فيها الجمل الاعتراضية. ومن ذلك، مثلا، قوله: "الجملة الثانية المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا، وقد وقعت في مواضع: أحدها: بين الفعل ومرفوعه كقوله:

شجاك أظن ربع الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا

... الثاني بينه وبين مفعوله، كقوله: وبُدِّلَتْ والدهرُ ذو تَبَدُّلِ هَيفاً دَبُورا بالصبا والشَّمْأَلِ والثالث بين المبتدأ وخبره..."(٧١).

ومن إشارة بعض اللغويين إلى ورود الاعتراض في العربية على الرغم من مخالفة ذلك لقانون الوحدة التركيبية ما يذكره بعضهم من أن "من سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلام، نحو: اعملْ، والله ناصري، ما شئت"(٧٢).

ثالثا ـ الوظيفية: (أداء الوظائف وتوزيعها والامتناع عنها وإلغاؤها)

يرجع إلى جانب الوظيفة، التي تستخدم لتحديد ما إذا كانت سلسلة ما من الوحدات اللغوية تمثل وحدة تركيبية واحدة أم لا، عدة معايير تقوم بهذا التحديد، هي أداؤها الوظائف النحوية وتوزيعها وامتناعها وإلغاؤها. وفيما يلي بيان وعي الدرس اللغوي العربي بهذه المعايير وتوظيفه لها.

أداؤها:

لا يستفيد النحاة من أداء العناصر اللغوية للوظائف النحوية مجرد كونها وحدات تركيبية، بل ينصون بشغلها للمواقع على القسم الذي تنتمي إليه العناصر اللغوية، ومن ذلك تحديدهم الاسم من خلال ورود العناصر الذي تنتمي إليه في مواقع خاصة بهذا القسم كالابتداء والفاعلية وغيرهما مما يشير ابن فارس إلى تحديد النحاة للاسم به. يقول: "مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلا ... وقال الكسائي الاسم ما وُصِفَ ... وكان الأخفش يقول: إذا

وجدت شيئا يحسن له الفعل والصفة، نحو زيد قام وزيد قائم ... فاعلم أنه اسم ... وقال قوم: ما دخل عليه حرف من حروف الخفض"(٧٣).

كما يستدل النحاة بشغل بعض المركبات للوظيفة النحوية على كونها تمثل وحدة تركيبية واحدة، يقول بعضهم: "من النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتداء، وأخبر عنه، والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا سمي بها". ومن ذلك أيضا الاستدلال على كون مركب "حبذا" أقرب ما يكون إلى الاسم الذي يمثل وحدة تركيبية واحدة من خلال قبوله أن يكون منادى، يقول ابن يعيش: "واستدلوا على اسميته بكثرة ندائه، نحو قولهم: يا حبذا. قال الشاعر:

يا حبذا جبلُ الريان من جبل وحبذا ساكنُ الرَّيَّانِ من كانا

وقال آخر:

يا حبذا القمراءُ والليل الساجْ طُرُقٌ مثلُ مُـــــلاء النَّسَّاجْ"(٧٥)

إعادة توزيعها :

يعني التوزيع النحوي للعنصر اللغوي مجموع ما يرد فيه هذا العنصر من مواقع نحوية. ويعني توزيع العناصر، في هذا المقام، تقسيمها على مختلف المواقع النحوية وتوزيعها عليها. وإذا كان مجموع ما يؤديه العنصر اللغوي من وظائف نحوية يستخدم معيارا لتحديد الوحدة اللغوية على ما بيّناه في جانب الأداء؛ إذ يمكن ضبط الوحدة التركيبية من خلال إمكان ورودها في توزيعات ما(٧٦)، فإن بعض اللغويين الغربيين يذهبون إلى أن قواعد اللغة تقوم لبيان

توزيعات الوحدات اللغوية؛ فهي "تعالج للتنبؤ صراحة بأيّ سلاسل الكلمات جمل للغة، وأيّها ليس كذلك"(٧٧). وقد قام اللغويون العرب برصد توزيعات أقسام الكلام على مختلف المواقع النحوية، وجعلوا جملة ما يرد لهذه الأقسام من مواقع نحوية معيارا على نوع القسم وعلامة عليه ، يقول بعضهم في علامات قسم الأسماء: "فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الجر"(٧٨).

أما إعادة توزيع العنصر اللغوي فيعني نقله من موقع نحوي إلى موقع نحوى آخر، وهو يستخدم معيارا على الوحدة التركيبية إذا وجدنا أن نقل عنصر لغوي من موقع نحوي إلى موقع نحوي آخر يستلزم أن يرافقه في النقل عنصر لغوي آخر؛ حيث يفيد ذلك أن هذين العنصرين المتلازمين يمثلان وحدة تركيبية واحدة.

ويمكن بيان إعادة التوزيع هذه على النحو التالي:

ـ تقول: "فهم الطالب المجتهد درس النحو. ثم تعيد توزيع الفاعل في موقع المبتدأ بشرط أن تنقل معه نعته، فتقول: "الطالب المجتهد فهم درس النحو". كما يمكن أن تعيد توزيع المفعول به فتنقله إلى موقع المبتدأ بشرط أن تنقل المضاف إليه معه، فتقول كذلك: "درس النحو فهمه الطالب المجتهد. ويعني ذلك أن النعت قد رافق المنعوت عند النقل أو إعادة التوزيع، وكذلك رافق المضاف إليه المضاف؛ مما يفيد سلوكهما سلوك الوحدة التركيبية الواحدة.

ويظهر هذا إيضا إذا ما أعيد توزيع ما يرد في حد المواقع النحوية إلى موقع الخبر، وهو ما يظهر في تطبيق اللغويين العرب لمفهوم إعادة التوزيع بشكل بارز في موضوع نحوي لم يلق حظا طيبا من تقدير الدارسين المعاصرين وعنايتهم، وهو موضوع "الإخبار بالذي أو بالألف واللام" الذي يمثل أحد مواضع الانتقاد البارزة للنحاة العرب. والنحاة العرب، على أية حال، يتحدثون فيه عن نقل الوحدة اللغوية من مختلف المواقع النحوية: الابتداء والفاعلية والمفعولية ... إلخ إلى موقع الخبر، أي يتحدثون فيه عن إعادة توزيع الوحدة اللغوية في التركيب. يُعَدِّدُ بعض النحاة المواقع النحوية المختلفة التي يمكن أن تنقل إلى موقع الخبر، يقول: "قال أبو حيان حصر بعضهم ما يجوز الإخبار عنه، فقال يجوز في فاعل الفعل اللازم الخبري، وفي متعلق المتعدي بجميع ضروبه ... وفي باب كان و إنّ و ما و المصدر و الظرف ... "[٧٩].

وقد أدرك النحاة العرب العلاقة القائمة بين التوزيع وحدود الوحدة اللغوية، وذلك في حديثهم عن امتناع نقل الموصوف دون صفته من الموقع النحوي الذي يشغله إلى موقع الإخبار، وكذلك المضاف دون المضاف إليه والعامل دون المعمول، يقول بعض النحاة عما يمتنع عن إعادة توزيعه في موقع الخبر بسبب مصاحبته لآخر، يقول: "العامل دون معموله، والمضاف دون المضاف إليه، والموصوف دون صفته، والموصول دون صلته، واسم الشرط دون شرطه، والصفة والبدل وعطف البيان والتوكيد إذا لم يكن غيره"[٨٠]،

ويضيف آخر: "ثواني الأعلام المضافة من الكنى وغيرها كبكر من أبي بكر وقزح من قوس قزح وثواني المركبات تركيب مزج إذا أعربت إعراب المتضايفين"(٨١).

كما فَرَّقَ اللغويون العرب بين التوزيع والترتيب من حيث إن الترتيب تالٍ للتوزيع ؛ إذ يتم توزيع الوحدات اللغوية على المواقع النحوية أولا، ثم ينظر في الترتيب الذي يمكن أن تتخذه هذه الوحدات اللغوية ذوات المواقع النحوية المحددة. ويمكن توضيح الفرق بينهما من خلال الفرق بين نوعين من التقديم أشار إليهما الإمام عبد القاهر، واستخدم لهما تعبير التحويل "وحوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان"(٨٢)، وهما: التقديم الذي على نية التأخير، والتقديم الذي ليس على نية التأخير، يقول الإمام عبد القاهر: "واعلم أن تقديم الشيء على وجهين:

تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أَقْرَرْتَه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل، كقولك: "منطلق زيد"، و"ضرب عمرا زيدٌ". معلوم أن "منطلق" و "عمرا" لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبرُ مبتدإٍ ومرفوعا بذلك، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله كما يكون إذا أَخَّرْتَ.

وتقديم لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك

أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذلك، وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق حيث تقول مرة: "زيد المنطلق"، وأخرى: "المنطلق زيد". فأنت في هذا لم تُقَدِّمْ "المنطلق" على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبرَ مبتدإٍ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر زيدا على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا.

وأظهر من هذا قولنا: "ضربت زيدا"، و "زيد ضربته" لم تقدم زيدا على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له"(٨٣).

ولا يخفى أن الترتيب الذي على نية التأخير لا يزيد عن كونه إعادة للترتيب، أما الترتيب الذي ليس على نية التأخير فهو إعادة لتوزيع الوحدات اللغوية على المواقع النحوية؛ إذ تشغل الوحدة المقدمة موقعا نحويا جديدا غير الذي كانت تشغله قبل تقديمها.

ومما يشبه هذه اللفتة التي يسجلها الدرس اللغوي العربي ما يسجله الدرس اللغوي المعاصر بصدد انتقال بعض المركبات معا، كما في مركب at Chrismass؛ إذ يستفيدون من ضرورة انتقال طرفي التركيب معا كونهما يمثلان وحدة تركيبية واحدة.

امتناعها :

استخدم النحاة الامتناع عن بعض المواقع النحوية دليلا على كون بعض المركبات تمثل وحدة لغوية واحدة، وذلك كما في حديثهم في العطف الذي يمثل إحدى الوظائف النحوية؛ فاستدلوا به على أن مركب الفعل والفاعل يمثل وحدة تركيبية واحدة؛ إذ رأوا أن امتناع العطف على ضمير الرفع المتصل بالفعل دليل على أن هذا الضمير كالجزء من الفعل؛ ولا يرد العطف على جزء لشيء، يقول بعضهم: "لم يعطفوا على الضمير المتصل بالفعل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به"(٨٤). لقد فَرَّقَ النحاة بين مركبي الفعل والفعل والفعل والمفعول؛ فجعلوا الأول وحدة واحدة بخلاف الثاني لإمكان العطف على ضمير المفعول المتصل بالفعل بلا فاصل بخلاف ضمير الرفع المتصل بالفعل.

إلغاؤها:

استخدم النحاة إلغاء الوظيفة النحوية عن عناصر سلسلة تركيبية معيارا يستدلون به على كون هذه السلسلة تمثل وحدة تركيبية واحدة، يقول بعض النحاة: "ألغوا ظننت إذا توسطت أو تأخرت، ولا وجه إلى ذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له، ومثل ذلك لا يعمل"(٨٥).

رابعا ـ الدلالية (التوازي والاستبدال والتجزؤ):

يرجع بعض معايير تحديد الوحدة التركيبية إلى الدلالة اللغوية؛ إذ يُسْتَخْدَمُ في تحديد ما إذا كانت سلسلة من وحدات لغوية

تمثل وحدة تركيبية واحدة أم لا كلٌّ من التوازي والاستبدال والتجزؤ، وذلك كما يلي:

التوازي (أو الوحدة الدلالية):

يُسْتَدَلّ ، إلى حد بعيد، من الموازاة على المستوى الدلالي بين بعض السلاسل اللغوية ووحدة تركيبية مفردة كون هذه السلسلة اللغوية تمثل وحدة تركيبية مفردة؛ إذ غالبا ما تتفق الوحدة الدلالية مع الوحدة التركيبية؛ "فثمة اتصال قريب بين المكونات النحوية والوحدات الدلالية"(٨٦). ويظهر ذلك إذا ما قارنا المصدر المؤول بالمصدر الصريح الذي يوازيه دلالة وبالتالي يعد المؤول وحدة تركيبية واحدة تشغل موقعا نحويا واحدا لموازاته وحدة مفردة دلاليا.

وقد حكم نحاتنا على بعض المركبات بأنه وحدة تركيبية واحدة عندما رأوا أن عناصر المركب في الدلالة كأجزاء الكلمة لا ينطوي كل جزء من أجزاء الكلمة على جزء من دلالتها، وذلك على ما يبدو من حديثهم عن حبذا، يقول بعضهم مستدلا من دلالتها على كونها تركيبا يمثل وحدة تركيبية واحدة: "جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لأنه لا يفيد مع أنه فعل وفاعل"(٨٧).

الاستبدال :

يراد بمعيار الاستبدال الدلالي استبدال سلسلة لغوية بوحدة تركيبية مفردة. وهو نتيجة التوازي الدلالي بين السلسلة والوحدة التركيبية، كما يفيد أن السلسلة اللغوية تمثل في اللغة وحدة تركيبية مفردة.

ويستدل من استبدال ما هو وحدة تركيبية واحدة بتركيب ما كون التركيب يمثل وحدة تركيبية واحدة. يقرر اللغويون بصدد هذا المعيار أن "استبدال كلمة مفردة بمركب كامل يخفض، في الواقع، حجم العنصر. ويخبرنا اختبار الاستبدال هذا عن أي العناصر يشكل تركيبا مفردا (يعمل مكونا في تركيب أكبر)"(٨٨).

وقد أشار الدرس اللغوي العربي إلى إمكان استبدال مفرد، وذلك كما في حالة المصدر المؤول، يفيد ابن يعيش أن بعض المركبات يستبدل بها المفرد في حديثهم عن المصدر المؤول الذي يختصر بمصدر صريح مفرد اللفظ، يقول: "فإن قيل: أيكون الحرف مع الاسم اسما واحدا ؟ فقيل: هذا موجود في كلامهم، ألا ترى أنك تقول: "قد علمت أن زيدا منطلق"، فأنَّ حرف، وهو وما عمل فيه اسم واحد، والمعنى علمت انطلاق زيد، وكذلك أنْ الخفيفة مع الفعل المضارع إذا قلت: أريد أن تقوم، والمعنى أريد قيامك، فكذلك لا والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد"(٨٩).

التَّجَـزؤ:

يستفاد من إفراد الدلالة، وعدم قبولها للتجزؤ كون ما يفيدها يمثل وحدة واحدة، وذلك على ما يبدو من دلالة العلم المضاف الذي يؤدي دلالة مفردة هي مسمى العلم، وهي، كما لا يخفى، لا ترجع إلى دلالتي جزئيه، يقول بعض النحاة: "الكلمة تحقيقا كزيد وتقديرا كأحد جزئي العلم المضاف كعبد الله، فإن كلا منهما كلمة

تقديرا؛ إذ لا تتأتى الإضافة إلا في كلمتين، وإن كان مجموعهما كلمة تحقيقا لعدم دلالة جزئه على جزء معناه"[٩٠].

تماسك عناصر الوحدات التركيبية :

يرى البحث أنه من المهم لبيان رؤية النحو العربي للوحدات التركيبية عرض ترتيب اللغويين العرب للوحدات التركيبية بحسب التماسك بين عناصرها.

لم يقتصر اللغويون العرب في تحليلهم النحوي على بيان الوحدات التركيبية المختلفة، بل قَدَّموا في تحليلهم للتركيب اللغوي قواعد مهمة يمكن أن تمثل معايير لتحديد الوحدات التركيبية المختلفة، وقد رصد البحث هنا بضعة عشر معيارا على النحو المبين آنفا. كما وقف اللغويون العرب على عدة أنماط للوحدة التركيبية في العربية. وقد رصدوا، علاوة على ذلك، مستوى التماسك في التراكيب اللغوية المختلفة.

يستعرض بعض اللغويين العرب هذه المستويات، فيبيِّن أن مراتب الاتصال بين العناصر اللغوية خمس درجات، هي: الاتصال بين حروف الكلمة الواحدة، ثم اتصال المركب، ثم الصلة والموصول، ثم المضاف والمضاف إليه، ثم العامل ومعموله[٩١]. كما يُلِحُّ كثير من النحاة على التفريق بين المركبات، يقول بعضهم: "أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إنا أجمعنا على أنه يجوز أن تُلْحَقَ علامة الندبة على المضاف إليه، فكذلك على الصفة؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه

قلنا لا نسلم؛ فإن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه، بخلاف الموصوف مع الصفة؛ فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة"(٩٢).

وقد فرَّق النحاة بين مطلق التماسك أو التعلق وبين التماسك الذي يجعل السلسلة اللغوية في قوة الوحدة التركيبية الواحدة، وذلك في حديثهم عن الفرق بين تماسك الفعل مع مفعوله مقارنا بتماسك الفعل مع فاعله، يقول بعضهم: "ليس لضمير المفعول من الاتصال بالفعل ما لضمير الفاعل"(٩٣). ويؤكد الرازي على هذا الفرق كذلك، يقول: "المسألة الثالثة: قالوا الفاعل كالجزء من الفعل وليس المفعول كذلك"(٩٤).

ولا يخفى ما في الحديث عن مراتب الاتصال من وعي بكون كل من الكلمة والمركب والصلة مع الموصول والمضاف مع ما أضيف إليه والعامل مع معموله تمثل وحدات لغوية تختلف من حيث قوة التماسك بين عناصرها.

خاتمـــة:

نخلص من هذا البحث بجملة أمور نلخص أهمها فيما يلي:

١- التفات الدرس اللغوي العربي إلى عدة وحدات تركيبية، وعدم اقتصاره على وحدتَيْ الجملة والكلمة على ما قد يبدو قبل تحقيق هذا الأمر.

٢- قيام تصنيفات تراثية لهذه الوحدات التركيبية في ضوء معيار التماسك بين عناصر هذه الوحدات التركيبية.

٣- اشتمال التراث اللغوي العربي على مجموعة من المفاهيم اللغوية التي يمكن عَدُّها نوعا من المعايير اللغوية التي توظف في تحديد الوحدات التركيبية ، وقد قدَّم البحث منها نيفا وعشرين معيارا.

٤- إمكان تصنيف هذه المعايير تحت مجموعة من الأنواع، وقد جمع البحث هذه المعايير تحت أصناف الفونولوجية والصرفية والنحوية والوظيفية، والدلالية.

٥- مراجعة بعض المفاهيم اللغوية التي يقدم الدرس المعاصر لها دعما وتأييدا، وذلك مثل:

أ- مسألة القياس التي تمثل جريانا من النحاة مع المعايير اللغوية وإن لم يجر السماع عليها؛ إذ استخدمها النحاة، مثلا، في تقرير "أن القياس في ركني التركيب المتلازمين عدم حذف أحدهما" فهذه المسألة ليست غير وعي لغوي بمعيار يمكن توظيفه في تحديد الوحدة اللغوية الاستدلال عليها.

ب- بعض التعليلات اللغوية، كأسباب عَدِّ النحاة الفعل والفاعل بمنزلة الجزء الواحد التّي فصل البحث الحديث عنها في المعالجة الصرفية للوحدة التركيبية، ولا يغيب عنا ما كانت تمثله هذه التعليلات التي يقدمها درسنا اللغوي من انتقاد شديد.

ج- مسألة "الإخبار بالذي وبالألف واللام" التي تنطوي على وعي دقيق من اللغويين بأن بعض السلاسل اللغوية

كالنعت والمنعوت والمضاف والمضاف إليه تمثل وحدة تركيبية واحدة مما يلزم عنه ضرورة نقل السلسلة بكاملها من بابها النحوي إلى باب المبتدأ.

د- التحويل الذي يلمسه اللغويون العرب في حديثهم عن نمطين متميزين منه يظهران مع التقديم الذي على نية التأخير والتقديم الذي ليس على نية التأخير.

هوامش

1- Atkinson, M. (et. al) (1982) *Foundations of General Linguistics*, London: George Allen & Unwin, p. 165.

2- Jacobson, P. (1994) " *Constituent structure*", The Encyclopedia of Language and Linguistics edited by R. E. Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 2, p. 715.

3- Atkinson, M. (et. al) (1982) *Foundations of General Linguistics*, p. 163.

4- Richards, Jack (et. al.) (1985) *Longman Dictionary of Applied Linguistics*, England: Longman Group Litd., p. 119.

5- Nida, Eugene A. (1948) " *The analysis of grammatical constituents*", Language 24, p. 168.

6- Longacre, Robert E. (1960) " *String constitute analysis*", Language 36, p. 63.

7- Beeston, A. F. L. (1982) , " *Arabic language*", Dictionary of The Middle Ages, New York: Charles Scribner's Sons, Vol. 1, p. 377.

8- Crystal, David (1987) *The Cambridge Encyclopedia of Language*, Cambridge: Cambridge University Press, p. 96.

9- Nida, (1948) " *The analysis of grammatical constituents*", Language 24, p. 168.

10- Wells, Rulon S. (1947) " Immediate constituents", Language 23, p. 84.

11- Lyons, John (1968) *Introduction to Theoretical Linguistics*, Cambridge: Cambridge University Press, p. 170.

12- Crystal, David (1985 [1987]) *A Dictionary of Libnguistics and Phonetics*, Oxford: Basil Blackwell Ltd., p. 321.

13- Robins, R. H. (1981) *General Linguistics: An Introductory Survey*, UK: Longman Group Ltd., p. 283.

14- Ducrot, Oswald (1979) " *Nonsignificative units*" & " *Significative units*", Encyclopedic Dictionary of The Sciences of Language, by Ducrot & Todorov, Translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, pp. 169- 76 & 199- 203.

١٥- ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد: إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٧م، ص ٩٦.

١٦- ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، جـ ١، ص ٩٦.

١٧- السيوطي ، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، ج ١، بيروت: دار المعرفة، ص ٣.

١٨- ابن يعيش، **شرح المفصل**، جـ ١، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ص ٢٠.

19- Kramsky, Jiri (1969) The Word as a Linguistic Unit, The Hague: Mouton & Pulgram, Ernst (1970) Syllable, Word, Nexus, Cursus, The Hague: Mouton.

20- Nida, (1948) " *The analysis of grammatical constituents*", Language 24, p. 168.

21- Bloomfield, Leonard (1933[1935]) *Language*, London: George Allen & Unwin LTD., pp. 161, 209.

22- Pike, Kenneth L. (1943) " *Taxemes and immediate constituents*", Language 19, p. 74.

٢٣- د. جلال شمس الدين، **التعليل اللغوي عن الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين: دراسة أيبستمولوجية**، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٩٤م، ص٢٤٤.

٢٤- ابن مضاء، **الرد على النحاة**، تحقيق د.شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٧م، ص ١٥٦.

٢٥- مازن المبارك، **النحو العربي: العلة النحوية: نشأتها وتطورها**، بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٩٨١م، ص ١٥٤ - ١٥٥.

٢٦- ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، جـ ١، ص ١٦٣.

٢٧- سورة البقرة، الآية: ١٥.

٢٨- سورة الأحزاب، الآية: ١٢.

٢٩- سورة البقرة، الآية: ١٥.

٣٠- ابن الأنباري، **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص ٨٠ - ٨١ .

٣١- ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، جـ ١، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ص٧٩.

٣٢- شمس الدين، **التعليل اللغوي عند الكوفيين**، ص ٢٤٤.

33- Robins, R. H. (1980) *General Linguistics: An Introductory Survey*, p. 146.

٣٤- ابن الأنباري، **أسرار العربية**، ص ٨١ .

٣٥- السابق، ص ٨١ .

٣٦- سورة " ق "، الآية: ٢٤.

٣٧- ابن الأنباري، **أسرار العربية**، ص ٨٢ - ٨٣.

٣٨- المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م، ص ٥٨.

٣٩- ابن يعيش، **شرح المفصل**، جـ ٧، ص ١٤١.

٤٠- السابق، جـ ٢، ص ٢٣.

٤١- السيوطي، **الأشباه والنظائر**، جـ ٢، بيروت: دار الحديث، ط٣، ١٩٨٨م، ص٦٤.

٤٢- ابن يعيش، **شرح المفصل**، جـ ٥، ص ص ١٣٦ - ١٣٧.

٤٣- الرضى، **شرح شافية ابن الحاجب**، جـ ٢، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م، ص ٧٧، ويروى ابن يعيش البيت في **شرح المفصل**، جـ ١، ص ١٤:

فأصبحتُ كُنْتِيًّا وأصبحت عاجنا وشر خصال المر كُنْتُ وعاجنُ

٤٤- سيبويه، **الكتاب**، جـ ٣، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط ٣، ١٩٨٨م، ص ٣٧٤.

45- Allerton, D. J. (1985) *Language as form and pattern: grammar and its categories*, An Encyclopedia of Language, edited by N. E. Collinge, London: Routledge, pp. 98-9.

٤٦- ابن يعيش، **شرح المفصل**، جـ ٢، ص ١٠٠، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، جـ ١، ص ٩٦.

٤٧- ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، جـ ١، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط١٤، ١٩٦٤م، ص٤٠١.

٤٨- ابن جني، **الخصائص**، جـ ٢، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٨٨م، ص ٢٧٦.

٤٩- ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، جـ ١، ص ٩٦.

٥٠- السابق، جـ ١، ص ٩٦.

51- Allerton, D. J. (1985) Language as form and pattern: grammar and its categories, pp. 98-9.

٥٢- ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج ٢، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة محمد علي صبيح، ص ٦٠٨.

٥٣- ابن يعيش، **شرح المفصل**، جـ ٣، ص ٥٩.

٥٤- ابن الأنباري، **الإنصاف**، جـ ٢، ص ٦١٦.

٥٥- ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جـ ٢، ص ٦٢٥.

٥٦- ابن يعيش، **شرح المفصل**، جـ ٨، ص ٥٢.

57- Allerton, D. J. (1985) *Language as form and pattern: grammar and its categories*, p. 99.

٥٨- ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج ٢، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٨م، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

٥٩- السابق، جـ ٢، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٥.

٦٠- الرضى، **شرح الرضى على الكافية**، جـ ٤، ص ٢٤٦.

٦١- السيوطي، **الأشباه والنظائر**، جـ ١، ص ١٣٠.

٦٢- السابق، جـ ٢، ص ٢٤٥.

٦٣- ابن جني، **الخصائص**، جـ ١، ص ٣٩٠.

٦٤- ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، جـ ١، ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

٦٥- ابن يعيش، **شرح المفصل**، جـ ١، ص ١٠٠.

٦٦- سورة مريم، الآية: ٤٦.

٦٧- ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، جـ ١، ص ١٩٨.

٦٨- انظر على سبيل المثال:

Harris, Zellig (1964) " *Discontinous morphemes*", Language 21, pp.121-- 7.

69- Jacobson, (1994) " *Constituent structure*", Vol. 2, pp. 719- 20.

70- Ibid., Vol. 2, p. 720.

٧١- ابن هشام، **مغني اللبيب**، جـ ٢، ص ٣٨٧ ـ ٣٩٥.

٧٢- السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، جـ ١، تحقيق محمد أحمد جاد وزميليه، القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ص ٣٣٨.

٧٣- ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، القاهرة: المكتبة السلفية، ١٩١٠م، ص ص ٤٩ ـ ٥٠.

٧٤- السيوطي، **الأشباه والنظائر**، جـ ٢، ص ٦٤.

٧٥- ابن يعيش، **شرح المفصل**، جـ ٧، ص ص ١٤٠ - ١٤١.

76- Young, David J. (1984) *Introducing English Grammar*, London: Hutchinson, p. 16.

77- Jacobson, " *Constituent structure*", Vol. 2, pp. 714- 8.

٧٨- الزجاجي، **الجمل بشرح ابن عصفور**، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد: إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٧م.

٧٩- السيوطي، **الأشباه والنظائر**، جـ ٢، ص ١٠٦.

٨٠- السابق، جـ ٢، ص ١٠٥.

٨١- السيوطي، **همع الهوامع**، ص ١٤٦ - ١٤٨.

٨٢- الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٩م، ص ١٠٦.

٨٣- السابق، ص ١٠٦ - ١٠٧.

٨٤- السابق، جـ ٢، ص ٦٤.

٨٥- السابق، جـ ٢، ص ٦٤.

86- Jacobson, (1994) "*Constituent structure*", Vol. 2, pp. 714- 8.

٨٧- السيوطي، **الأشباه والنظائر**، جـ ٢، ص ٦٤.

88- Allerton, D. J. (1985) *Language as form and pattern: grammar and its categories*, An Encyclopedia of Language, edited by N. E. Collinge, London: Routledge, pp. 98-9.

٨٩- ابن يعيش، **شرح المفصل**، جـ ٢، ص ١٠٠، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، جـ ١، ص ٩٦.

٩٠- السيوطي، **همع الهوامع**، جـ ١، ص ٣.

٩١- الفارقي، سعيد. **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب**، القاهرة: مخطوط بمكتبة معهد المخطوطات العربية، ق ق ٨ - ١٠.

٩٢- ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، جـ ١، ص ٣٦٥.

٩٣- ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، جـ ١، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط١، ١٩٨٥م، ص ٢٢١.

٩٤- الرازي، **مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير** وبهامشه تفسير أبي السعود، جـ١، مصر: دار الطباعة العامرة، ص ٥٥.

مراجع البحث

أولا : العربية

* **ابن الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد**

١- **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٢- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

* **الجرجاني ، عبد القاهر**

٣- **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٩م.

* **ابن جني، أبو الفتح عثمان**

٤- **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٨٨م.

٥- **سرصناعة الإعراب**، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط١، ١٩٨٥م.

* **الرازي، فخر الدين**

٦- **مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير وبهامشه تفسير أبي السعود**، مصر: دار الطباعة العامرة.

* **الرضي، محمد بن الحسن**

٧- **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قار يونس، ١٩٧٨م.

٨- **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥م.

* **الزجاجي، أبو القاسم**

٩- **الجمل بشرح ابن عصفور**، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد: إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٧م.

* **ابن السراج، محمد بن سهل**

١٠- **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٨م.

* **سيبويه، عمرو بن عثمان**

١١- **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.

* **السيوطي، جلال الدين**

١٢- **الأشباه والنظائر في النحو**، بيروت: دار الحديث، ط ٣، ١٩٨٤م.

١٣- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق محمد أحمد جاد وزميليه، القاهرة: عيسى البابي الحلبي.

١٤- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، بيروت: دار المعرفة.

* **شمس الدين، د. جلال**

١٥- **التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين**: دراسة أبيستمولوجية، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٩٤م.

* **ابن عصفور، علي بن مؤمن**

١٦- **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد: إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٧م.

* **ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله**

١٧- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط١٤، ١٩٦٤م.

* **ابن فارس، أحمد**

١٨- **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، القاهرة: المكتبة السلفية، ١٩١٠م.

* **الفارقي، سعيد**

١٩- **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب**، القاهرة: مخطوط بمكتبة معهد المخطوطات العربية.

* **المبارك، مازن**

٢٠- **النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها**، بيروت: دار الفكر، ط٣، ١٩٨١م.

* **المرادي، الحسن بن قاسم**

٢١- **الجني الداني في حروف المعاني**، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.

* **ابن مضاء القرطبي**

٢٢- **الرّد على النحاة**، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٧م.

* **ابن هشام، عبد الله بن يوسف**

٢٣- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة محمد علي صبيح.

* **ابن يعيش، يعيش بن علي**

٢٤- **شرح المفصل**، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية.

ثانيا : الأجنبية:

* Allerton, D. J.

25. (1985) *Language as form and pattern: grammar and its categories*, An Encyclopedia of Language, edited by N. E. Collinge, London: Routledge.

* Atkinson, M. (et. al)

26. (1982) *Foundations of General Linguistics*, London: George Allen & Unwin.

* Bloomfield, Leonard

27. (1933[1935]) *Language*, London: George Allen & Unwin LTD.

* Beeston, A. F. L.

28. (1982)" *Arabic language*", Dictionary of the Middle Ages, New York: Charles Scribner's Sons.

* Crystal, David

29. (1987) *The Cambridge Encyclopedia of Language,* Cambridge: Cambridge University Press.

30. (1985 [1987]) *A Dictionary of Libnguistics and Phonetics*, Oxford: Basil Blackwell Ltd.

* Ducrot, Oswald

31. (1979) " *Nonsignificative units*", Encyclopedic Dictionary of The Sciences of Language, by Ducrot & Todorov, Translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, pp. 169- 76

32. (1979) " *Significative units*", Encyclopedic Dictionary of The Sciences of Language, by Ducrot & Todorov, Translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, pp. 199- 203.

* Harris, Zellig

33. (1964) " *Discontinous morphemes*", Language 21, pp. 121-7.

* Jacobson

34. (1994) "*Constituent structure*", The Encyclopedia of Language and Linguistics edited by R. E. Asher, Oxford: Pergamon Press, Vol. 2, pp. 713- 24.

* Kramsky, Jiri

35. (1969) The Word as a Linguistic Unit, The Hague: Mouton.

* Longacre, Robert E.

36. (1960) " *String constitute analysis*", Language 36, pp. 63- 88.

* Lyons, John
37. (1968) *Introduction to Theoretical Linguistics*, Cambridge: Cambridge University Press

* Nida, Eugene A.
38. (1948) " *The analysis of grammatical constituents*", Language 24, p. 168- 177.

* Pike, Kenneth L.
39. (1943) " *Taxemes and immediate constituents*", Language 19, pp. 65- 82.

* Pulgram, Ernst
40. (1970) Syllable, Word, Nexus, Cursus, The Hague: Mouton.

* Richards, Jack (et. al.)
41. (1985) *Longman Dictionary of Applied Linguistics*, England: LongmanGroup Litd.

* Robins, R. H.
42. (1981) *General Linguistics: An Introductory Survey*, UK: Longman Group Ltd.

* Wells, Rulon S.
43. (1947) " Immediate constituents", Language 23, p. 81- 117.

* Young, David J.
44. (1984) In*troducing English Grammar*, London: Hutchinson.

* * *